الجامعة الخليجية تنظم محاضرة تسلط الضوء على مشاريع النقل البري المستدام وتطبيقات الرصد المروري الذكي



نظّمت الجامعة الخليجية محاضرة علمية متخصصة بعنوان «نحو مستقبل مستدام: مشاريع النقل البري في البحرين»، وذلك بحضور فاطمة الظاعن وكيل النقل البري والبريد بوزارة المواصلات والاتصالات، والدكتور وليد الفزاني رئيس قسم الهندسة الكهربائية والإلكترونية بالجامعة، إضافة إلى عدد من أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية وجمع غفير من طلبة الجامعة.

وجاءت هذه الفعالية استجابةً لتطلعات وزارة المواصلات والاتصالات ومجلس التعليم العالي، بهدف تعزيز وعي الطلبة بمشاريع النقل البري في مملكة البحرين، والتعريف بدورها المحوري في دعم التنمية المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وتحسين جودة الحياة. كما ركّزت على ربط المناهج والمشاريع الوطنية بالمعرفة الأكاديمية والتطبيقات الهندسية، وتشجيع الكفاءات الشابة على ابتكار أفكار ومشاريع مستدامة.

واستهلّت الوكيل فاطمة الظاعن المحاضرة بعرض مفصل حول أبرز مشاريع النقل البري في المملكة وتوجهات تطوير هذا القطاع الحيوي، مستعرضةً أهمية النقل المستدام في دعم مسيرة التنمية وتلبية احتياجات المجتمع المستقبلية.

وبهذه المناسبة، أكّدت الوكيل فاطمة الظاعن: «إن تعزيز الوعي بمشاريع النقل البري وتوجهاتها المستقبلية لدى طلبة الجامعات يسهم في إعداد جيل قادر على المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الوطنية. ويمثّل التعاون المستمر مع المؤسسات الأكاديمية فرصة حقيقية لربط المعرفة النظرية باحتياجات قطاع النقل، وتشجيع الأفكار والمبادرات التي تدعم الاستدامة وتطوير الخدمات».

من جانبه، قدّم الدكتور وليد الفزاني العرض الثاني متناولاً الجوانب التقنية للنقل المستدام وعلاقتها المباشرة بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والسلامة على الطرق، والعمل المناخي. كما ناقش دور التقنيات الحديثة في توفير بيانات دقيقة تساعد على فهم حركة المركبات ودعم دراسة الحلول الهندسية المناسبة لتطوير قطاع النقل.

وشهدت المحاضرة استعراضاً مرئياً لمشروع الدكتور وليد «نظام الرصد المروري الآني باستخدام الكاميرا»، الذي يعتمد على تقنيات الرؤية الحاسوبية لرصد المركبات وتصنيفها وعدّها وإعداد إحصاءات متقدمة حول حركة المرور، مقدماً نموذجاً تطبيقياً عملياً لتوظيف الحلول الهندسية في جمع البيانات وتحليلها لدعم التخطيط المروري المستقبلي.

وفي هذا السياق، صرّح الدكتور وليد الفزاني: «نسعى من خلال هذه المحاضرة إلى ربط المفاهيم الهندسية بالتحديات الواقعية في قطاع النقل، وتشجيع الطلبة على تحويل أفكارهم إلى مشاريع تطبيقية تخدم المجتمع. ويقدّم نظام الرصد المروري الآني نموذجاً لدور الرؤية الحاسوبية في توفير بيانات قابلة للتحليل لتطوير حلول ذكية تدعم الاستدامة».

شرطة الجنوبية: القبض على رجل وامرأة لسرقتهما مصوغات ذهبية ومبالغ مالية بقيمة 80 ألف دينار

أعلنت وزارة الداخلية أن مديرية شرطة المحافظة الجنوبية تمكنت من القبض على رجل وامرأة من جنسية إفريقية (30 و34 عاما)، للاشتباه في تورطهما بسرقة مصوغات ذهبية ومبالغ مالية من أحد المحلات التجارية بمنطقة الرفاع، تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 80 ألف دينار. وأوضحت المديرية أنه فور تلقي بلاغ بالواقعة، باشرت الشرطة أعمال البحث والتحري، التي أسفرت عن تحديد هوية المشتبه فيهما والقبض عليهما. وأشارت مديرية شرطة المحافظة الجنوبية إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، تمهيداً لإحالة القضية إلى النيابة العامة.

وزارة الداخلية تطور خدمة إصدار شهادة فقدان وتقلص مدة إنجازها إلى يوم عمل واحد

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى تطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها، طوّرت وزارة الداخلية خدمة إصدار شهادة فقدان، بما يسهم في تسهيل الإجراءات وتحسين تجربة المستفيدين، حيث تم تقليص مدة إنجاز الخدمة من 3 أيام عمل إلى يوم عمل واحد، وتتيح الخدمة للمواطنين والمقيمين والزوار إصدار شهادة فقدان للوثائق الرسمية، ومنها شهادات الميلاد والوفاة ورخص القيادة والبطاقات الذكية.

وشملت التحسينات تقليل المستندات المطلوبة بنسبة 50%، والموافقات اللازمة للحصول على الخدمة بنسبة 25%، إلى جانب تحقيق التحول الإلكتروني للخدمة بنسبة 100%، وتحسين واجهة المستخدم وتجربته، وتبسيط الإجراءات وتوحيد معلومات الخدمة المنشورة عبر مختلف القنوات، فضلاً عن تقليص المدة المحددة في اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى.

وفي هذا السياق، أكد اللواء عادل عبدالله أمين، الوكيل المساعد للموارد البشرية ورئيس فريق التطوير وتوحيد الإجراءات بوزارة الداخلية، أن تطوير خدمة إصدار شهادة فقدان يأتي في إطار حرص الوزارة على تبني المبادرات الرقمية المبتكرة، وتبسيط الإجراءات ورفع كفاءة تقديم الخدمات، بما يواكب أهداف التحول الرقمي، ويسهم في توفير الوقت والجهد على المستفيدين، وتلبية تطلعات المواطنين والمقيمين والزوار، وتعزيز فاعلية منظومة العمل.

الرأي الثالث



ماذا تفعل هذه السفارة؟؟

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

ليست المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة ما لم نضع النقاط على الحروف، وما لم يتحمل كل طرف مسؤوليته كاملة.. ففي مملكة البحرين، التي فتحت أبوابها بكل محبة وكرم لكل من أراد أن يعمل بشرف ويعيش بكرامة، تتكرر واقعة مؤلمة ومؤسفة، باتت تتخذ شكل ظاهرة مقلقة، وهي قيام بعض الآسيويين والآسيويات بجلب مواطنات من بلادهن، تحت وعود كاذبة بعمل شريف ودخل مجز، ثم ما إن تطأ أقدامهن أرض المملكة حتى يتحّول الحلم إلى كابوس..!!

تُحتجز جوازات سفرهن، وتُسلب حريتهن، ويُجبرن على ممارسة أعمال غير مشروعة، ويتم استغلالهن أبشع استغلال، في جريمة مكتملة الأركان اسمها في كل قوانين العالم «الاتجار بالأشخاص».. إنها جريمة لا تمس الضحية وحدها، بل تمس كرامة الإنسان، وتمس قيم مجتمعنا، وتمس سمعة بلد آمن، اختار أن يكون واحة للتعايش والتسامح والعمل الشريف.

وهنا، لا بد أن نقول كلمة حق وإنصاف في حق أجهزة الدولة البحرينية.. وعلى رأسها إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية بوزارة الداخلية، التي تعمل باحترافية عالية ويقظة دائمة، وتتابع البلاغات، وتفكك الشبكات، وتنقذ الضحايا من براثن الاستغلال.

كما أن النيابة العامة تقوم بدورها بكل حزم وعدالة في التحقيق وإحالة الجناة إلى المحاكمة، والسلطة القضائية تطبق القانون بلا تهاون، لتصدر أحكاماً رادعة، تؤكد أن البحرين دولة قانون لا تقبل المساس بكرامة الإنسان على أرضها.

والأهم من ذلك، أن الدولة تتحمل كافة تكاليف الإيواء والرعاية الصحية والنفسية والقانونية للضحايا، وتوفر لهن الحماية الكاملة، وتسهل إجراءات عودتهن الآمنة إلى بلادهن، كل ذلك من أجل تطبيق القانون، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والحفاظ على سمعة مملكة البحرين ومكانتها الدولية المتقدمة في تقارير مكافحة الاتجار بالأشخاص.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح، ويجب أن يُطرح بكل صراحة ومسؤولية: ماذا تفعل هذه السفارة؟ نعم، ماذا تفعل سفارة الدولة التي تزداد فيها هذه الحالات من مواطنيها ومواطناتها؟ هل يعقل أن تكتفي بالمشاهدة والصمت، بينما تتكفل البحرين وحدها بعلاج المشكلة من جذورها إلى نتائجها؟ لا يمكن للبحرين وحدها أن تتحمل العبء كاملاً.. فالسفارة المعنية مطالبة اليوم، قبل الغد، بإجراءات وقائية حقيقية وجادة، تبدأ من بلد المنشأ، عبر توعية مواطنيها بمخاطر السماسرة وشبكات الاتجار، والتحذير من الوعود الوهمية، والتشديد على عدم تسليم جواز السفر لأي شخص مهما كان، والتدقيق في عقود العمل والتأشيرات قبل السفر.

كما أنها مطالبة بإجراءات رادعة داخل البحرين، من خلال التواصل المستمر مع جاليتها، ومتابعة أوضاع مواطنيها، والتعاون مع السلطات البحرينية، والإبلاغ عن أي شبكة مشبوهة، وعدم التستر على أي متورط، بل ومحاسبته وفق قوانين بلده أيضاً، حتى يعلم الجميع أن الجريمة لا تحميها جنسية، ولا تسترها سفارة.

إن هذه ظاهرة سلبية مؤسفة، يجب أن يتم التعامل مع معالجتها مع جميع الأطراف، فلا يمكن أن نترك الضحية وحدها، ولا أن نترك المجرم يفلت بجريمته، ولا أن نسمح بأن تتحول كرامة الإنسان إلى سلعة تباع وتشترى.

إن البحرين أهم وأعلى من كل هذه الممارسات. ومملكة البحرين التي احتضنت الجميع، وأعطت فرصة العيش الكريم، لن تقبل أن تكون أرضها مسرحاً للاتجار بالبشر، ولن تقبل أن يُشوه اسمها بسبب قلة خارجة عن القانون، ولن تقبل أن يُظلم إنسان على أرضها مهما كانت جنسيته.

أما حكاية دور بعض السفارات بشأن هروب عاملات المنازل.. فتلك حكاية أخرى..!!

ضوابط للعلاج الجيني وحماية البيانات الوراثية

اقتراح بقانون شوري لتنظيم استخدام الجينوم البشري

كتبت: أمل الحامد

تقدم عدد من أعضاء مجلس الشورى باقتراح بقانون بشأن تنظيم استخدام الجينوم البشري في مملكة البحرين، بهدف وضع إطار تشريعي ينظم إجراء الفحوصات الجينومية والجينية واستخدام نتائجها، ويواكب التطورات الطبية والعلمية في مجالات التشخيص والعلاج والوقاية والبحث العلمي، مع توفير ضمانات لحماية الخصوصية الوراثية ومنع إساءة استخدام المعلومات الجينية أو التمييز على أساسها.

وتقدم بالاقتراح كل من الدكتورة جميلة السلمان، وجمال فخرو، والدكتورة جهاد الفاضل، ودلال جاسم الزايد، والدكتورة ابتسام الدلال، حيث يستهدف ضمان الاستخدام المسؤول للجينوم البشري، وحماية كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وحرمة حياته الخاصة، وتعزيز الصحة العامة من خلال الكشف المبكر والوقاية ومعالجة الأمراض الوراثية المنتشرة، إلى جانب تشجيع البحوث العلمية المرتبطة بالجينوم البشري.

ويحظر الاقتراح بقانون إخضاع أي شخص للفحص الجينومي أو الجيني إلا بعد الحصول على موافقته المستنيرة، مع تحديد الغرض من الفحص ومجالات استخدامه، واستثنت من ذلك الفحوص الإلزامية أو التي تتم بناءً على طلب السلطة القضائية المختصة، أو بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية رئيس المجلس الأعلى للصحة في الحالات التي يوجد فيها تهديد للصحة العامة.

كما اشترط الاقتراح بقانون ألا تُجرى عمليات المسح الجينومي أو الجيني إلا من خلال المؤسسات الصحية المرخصة، وفق الضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس المجلس الأعلى للصحة، مع تنظيم إجراءات جمع العينات الحيوية وتحليلها وحفظها ونقلها.

وتضمنت المواد ضمان حق الشخص في الانسحاب من الفحص أو المسح في أي مرحلة، والحق في معرفة نتائج التحليل، مع إلزام الطبيب المختص بتقديم المشورة الجينية وشرح النتائج وآثارها الصحية المحتملة، وعدم الإفصاح عن النتائج ذات الصلة بالأصول العرقية أو السلالة إلا لصاحب العينة أو من يمثله قانونا.

وحدد الاقتراح مجالات استخدام الفحوصات الجينومية والجينية، بما يشمل الفحص الجيني العام لأغراض الوقاية والكشف المبكر والتنبؤ بقابلية الإصابة بالأمراض، وتشخيص الأمراض والحالات الصحية وعلاجها، واختيار العلاج والدواء والجرعة المناسبة للشخص.

كما أجاز إجراء الفحص الجيني للأمشاج والأجنة لدى المؤسسات الصحية المرخصة، للكشف عن الأمراض الوراثية والوقاية منها، ونظم الفحص الجيني للمرأة الحامل وحديثي الولادة، وفحص دم الحبل السري، وفق اشتراطات وموافقات محددة.

وفي المقابل، حظر الاقتراح بقانون استخدام الجينات أو الجينوم البشري بأي طريقة بقصد تعديل البنية الجينومية للأشخاص، مع استثناء التدخلات التي تستهدف معالجة الأمراض أو الوقاية منها وفق ضوابط العلاج الجيني الواردة في القانون.

وأجاز الاقتراح بقانون العلاج الجيني بشروط، أبرزها موافقة الطبيب المختص، وأن يستهدف علاج مرض معين أو الوقاية منه، وألا يؤدي إلى اكتساب صفات لا علاقة لها بالغرض العلاجي، وأن يتم في مؤسسات صحية مرخصة وتحت إشراف مختصين.

وفي جانب الحماية من التمييز، يحظر إخضاع المرشحين للوظائف أو العاملين لفحوص جينومية أو جينية بغرض الكشف عن قابليتهم للإصابة بالأمراض واتخاذ قرارات التوظيف بناءً على ذلك، كما حظرت طلب نتائج الفحوصات الجينية السابقة الخاصة بالمرشحين أو العاملين.

وامتد الحظر إلى شركات التأمين، إذ منع إخضاع طالبي التغطية التأمينية للفحوص الجينية بغرض التنبؤ بقابليتهم للإصابة بالأمراض أو اعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتقديم الخدمات التأمينية، فضلاً عن حظر طلب نتائج الفحوص الجينية السابقة الخاصة بطالبي التأمين.

ونص الاقتراح على إنشاء قاعدة بيانات جينومية وطنية تُخزن فيها البيانات والمعلومات الجينومية والجينية في المملكة، على أن يتولى رئيس المجلس الأعلى للصحة تحديد مصادرها وإجراءات قيدها وحفظها وإدارتها واستخدامها وتداولها، وضوابط الربط بينها وبين قواعد بيانات المؤسسات الصحية.

كما اشترط ترخيص الجهات التي تقدم خدمات تتعلق بالجينات أو الجينوم البشري، بما يشمل الفحوص والمسوح الجينومية وتحليل العينات الحيوية وتخزينها ونقلها، وحظر إعلان هذه الخدمات دون ترخيص من الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

وتضمن الاقتراح عقوبات متفاوتة بحسب طبيعة المخالفة، تبدأ بالغرامات المالية وتصل إلى الحبس، حيث نصت المادة الخامسة والعشرون على غرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار لمن يخضع شخصاً للفحص أو المسح الجينومي أو الجيني دون موافقته المستنيرة.

وتصل العقوبة، إلى الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار في حالات مخالفة ضوابط أخذ العينات الحيوية وتحليلها وحفظها ونقلها.

كما شدد الاقتراح بقانون العقوبة إلى السجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد على عشرين سنة، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف دينار ولا تزيد على مليون دينار، في حال إجراء بحث أو دراسة سريرية سرية تتعلق بالجينات أو الجينوم البشري أو تطبيقاتها على الإنسان بهدف الاستنساخ البشري أو التعديل على الخصائص البشرية لأغراض مخالفة لأحكام القانون.

ويقضي بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات، وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على مائة ألف دينار، بحق من يقدم خدمات تتعلق بالجينات أو الجينوم البشري دون الحصول على ترخيص من الهيئة.

تمنح هيئة المهن الصحية صلاحية اتخاذ تدابير إدارية عند ثبوت المخالفة، تشمل الإنذار الكتابي، ووقف الترخيص مؤقتاً، وتوقيع غرامات إدارية، وإغلاق المؤسسة الصحية مؤقتاً، وصولاً إلى إلغاء الترخيص.

مرام البردولي تستعرض تجارب الاتصال الحكومي وممارساته في جمعية الصحفيين

تصوير - عبدالأمير السلاطنة



عقدت جمعية الصحفيين البحرينية جلسة حوارية حول تطور الاتصال الحكومي وممارساته، استضافت خلالها مرام محمود البردولي، مؤلفة كتاب «الاتصال الحكومي: الأسس والممارسات.. تجربة مملكة البحرين نموذجًا»، بمقر الجمعية في الجفير، بحضور عدد من الصحفيين والإعلاميين، وأدارتها زهراء حبيب. واستعرضت البردولي تجربة مملكة البحرين وعددًا من التجارب الإقليمية والدولية في مجال الاتصال الحكومي، وأدواره في تعزيز التواصل مع الجمهور، إلى جانب فرص الاستفادة من التقنيات الحديثة في تطوير الممارسات الاتصالية.

وأكدت أهمية الشراكة بين المؤسسات الحكومية ووسائل الإعلام، ودور الصحافة في تقديم المعلومات الموثوقة وتعزيز الوعي المجتمعي، إلى جانب تنويع قنوات التواصل عبر الصحافة والتلفزيون والإذاعة والمنصات الرقمية، بما يراعي احتياجات الجمهور ويسهم في وصول المعلومات بوضوح.

وفي تناولها لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، أوضحت البردولي أن هذه التقنيات تتيح فرصًا لتطوير أدوات العمل الاتصالي ومساندة المتخصصين في أداء مهامهم، مؤكدةً أن الاستفادة منها تستلزم تنمية المهارات المهنية والتحقق من دقة المخرجات، مع الحفاظ على دور العنصر البشري في المراجعة والتقييم.

وتطرقت إلى أهمية رصد المعلومات المتداولة وتحليلها والتحقق من صحتها، وتعزيز الاستعداد للتعامل مع المستجدات في ظل سرعة انتشار المحتوى عبر المنصات الرقمية، مشيرةً إلى دور التواصل المنتظم وتوفير المعلومات الموثوقة في الحد من انتشار الشائعات والمحتوى المضلل.

وأشارت إلى أن النسخة الثانية المرتقبة من كتابها تتناول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاتصال الحكومي، إلى جانب توثيق مزيد من التجارب البحرينية الحديثة، بما يثري المحتوى المتخصص في هذا المجال. وفي ختام الجلسة، كرّم عيسى الشايجي رئيس جمعية الصحفيين البحرينية، مرام البردولي، تقديرًا لمشاركتها وإسهامها في إثراء النقاش حول ممارسات الاتصال الحكومي وآفاق تطويره.

بلدي الشمالية يدرس الصعوبات التي تواجه مخلصي المعاملات الحكومية

كتب: محمد القصاص

استعرض عضو مجلس بلدي المنطقة الشمالية محمد سعد الدوسري الصعوبات التي تواجه مخلصي المعاملات الحكومية في استخدام نظام المفتاح الإلكتروني الجديد (eKey 2.0) لإنجاز المعاملات البلدية، داعيا إلى بحث الحلول المناسبة لتيسير الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات، من دون الحاجة إلى حضور أصحابها شخصيا.

وأوضح الدوسري أن نظام المفتاح الإلكتروني السابق (eKey 1.0) كان يتيح لمخلصي المعاملات متابعة الإجراءات وإنجازها نيابة عن أصحابها بكل سهولة، من دون اشتراط حضورهم الشخصي، إلا أن تطبيق النظام الجديد أوجد تحديات تتعلق بآليات التحقق من الهوية واستخدام الباركود، ما حدّ من إمكانية مواصلة إنجاز المعاملات بالآلية السابقة.

وأشار إلى أن هذه الصعوبات قد يؤدي إلى تأخر إنجاز معاملاتهم الحكومية، مقترحا رفع توصية إلى وزير شؤون البلديات والزراعة للتنسيق مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بهدف بحث التحديات المرتبطة بالنظام الجديد والتوصل إلى حلول مناسبة تتيح لمخلصي المعاملات مواصلة أداء مهامهم، وتسهم في تسهيل إنجاز المعاملات البلدية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الاعتيادي الخامس لمجلس بلدي المنطقة الشمالية، حيث اتفق المجلس على إحالة الموضوع إلى اللجنة المالية والقانونية لدراسته، ودعوة الجهات المعنية للتباحث بشأنه.

بقرار من البروفيسور الحواج.. تعيين البروفيسور مختار الهاشمي رئيسا للجامعة الأهلية

أصدر البروفيسور عبدالله يوسف الحواج، الرئيس المؤسس رئيس مجلس أمناء الجامعة الأهلية، قراراً بتعيين الأستاذ الدكتور مختار الهاشمي رئيساً للجامعة مدة أربع سنوات، وذلك استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لرئيس مجلس الأمناء، وقرار مجلس التعليم العالي الصادر في 24 سبتمبر 2026.

ونص القرار رقم (003) لسنة 2026، الصادر بتاريخ 10 نوفمبر الجاري، على سريان التعيين اعتباراً من تاريخ صدور قرار مجلس التعليم العالي المشار إليه، وفقاً للإجراءات واللوائح المعتمدة.

ويأتي تعيين البروفيسور الهاشمي خلفاً للبروفيسور منصور العالي، الذي تولى رئاسة الجامعة خلال الفترة السابقة، وأسهم في ترسيخ مسيرتها الأكاديمية والمؤسسية، في ظل ما شهدته من تطور نوعي في برامجها وتوجهاتها البحثية وحضورها المتنامي في التصنيفات الجامعية.

وبهذه المناسبة، تتطلع الجامعة الأهلية إلى مواصلة الارتقاء بمنظومتها الأكاديمية والبحثية، وتعزيز تنافسيتها ومكانتها محلياً وإقليمياً ودولياً، بما ينسجم مع رؤيتها ورسالتها في توفير تعليم عالٍ متميز يستجيب لمتطلبات المستقبل.

وفي الختام، أعربت الجامعة عن بالغ شكرها وتقديرها للبروفيسور منصور العالي، مثمّنةً جهوده وعطاءه طوال فترة رئاسته، ومتمنيةً للبروفيسور مختار الهاشمي التوفيق والسداد في مهامه الجديدة ومواصلة مسيرة الإنجاز.



○ البروفيسور عبدالله الحواج.



○ د. مختار الهاشمي.